

الفصل الرابع

شخصية السلطان عبد الحميد ومنهج تفكيره

١ - صفاته:

اتّصف السلطان عبد الحميد في صغره بالانطواء. وكان سبب ذلك فقدّه لأمّه في سنّ مبكرة، وقد ماتت أمّه في حوالي الثلاثين من عمرها. وكان هو في العشرة تقريباً. ماتت أمّه بعد مرض كان عبد الحميد الطفل وقتها قلقاً على أمّه. ولما ماتت حزنَ عليها حزناً شديداً، وانطوى على نفسه حتى لقبه والده السلطان عبد المجيد بلقب «الطفل المنطوي». كان هذا الانطواء، دافعاً إلى التأمل ومحاسبة نفسه أولاً بأول، والتفكير فيما حوله كثيراً.

ولما تولّت زوجة أبيه - وكانت رحيمة - تربيته، أحبّته كثيراً لهدوئه وانطوائه، وبادلها هو حبّاً بحبّ، واعتبرها أمّه. وكانت زوجة أبيه رقيقةً محبّةً للخير، تتحدّث بصوت خفيض. ويقال إنه أخذ عنها هذا الجانب؛ فقد كان صوته خفيضاً.

وكان محبّاً لتعلّم اللغات، وقد تعلّم وهو صغير في القصر اللغات التي كانت تتردّد حوله. فتعلّم اللغة الشركسية وتعلّم اللغة الألبانية. كما كان محبّاً للقراءة والمطالعة. كثير الصمت، قليل الكلام. جيد الاستماع إلى الغير.

كان يمارس الرياضة البدنية، وركوب الخيل، والجري، والمبارزة بالسيف، وإصابة الهدف في ضرب النار.

ورغم أنه ورث - عن زوجة والده- ميراثاً ضخماً، فلم يكن مسرفاً، ولم يعرف التبذير. وكان هو الأمير الوحيد بين أمراء القصر - في وقته - الذي لم مديناً مالياً لأحد البتة. بل العكس فقد كان يستثمر أمواله ويديرها بنفسه. كان يستثمر أمواله في تربية الأغنام وبيعها، وفي التجارة. وعندما كان أميراً بعيداً عن مسؤوليات الحكم.. لم يكن - وهو أمير، وابن سلطان الدولة - يرمي بأحذيته القديمة، بل كان يرتقها ويصلحها ويستخدمها. وكان يعرف أن البعض يتهكم عليه، لكنه لم يكن يبالي بهذا، وكان مقتنعاً بأن ما يفعله هو الصحيح، فالتبذير - في رأيه - هو الحرام، وهو الشيء الذي ينبغي التهكم عليه.

كان أمراء القصر السلطاني يسهرون كثيراً خارج القصر. أمّا هو فلم يُعرف عنه إلا أنه كان دائم الملازمة لأسرته. لا يخرج ليلاً ليسهر خارج نطاقها، بل يبقى معها، ممّا كان له أثره في تقوية علاقاته الأسرية وتعميقها^(١).

وبلغ اهتمامه بأسرته - زوجته وأولاده - أنه كان يخطط لها كلّ أمورها، بما في ذلك تنزهها وراحتها وتسليتها، ولا يترك هذا لأحدٍ قط في القصر.

(١) أورهان قول أوغلو، حقيقة عبد الحميد، ص ٢٦ - ٤٧ و ص ٤٩

ولم يُعرف له علاقات خارج نطاق أسرته، لذلك كانت الإشاعات والأقاويل عنه معدومة، وبعكس غيره من الأمراء.

كما كان ناجحًا في المحافظة على معدّل عمله اليومي، والذي هو عبارة عن أربعة عشر ساعة يوميًا أثناء تسلطه، وظلّ على هذا المنوال مدة ٣٣ سنة.

ومن صفات السلطان عبد الحميد، أنه كان مشهورًا بقوة ذاكرته، وبذكائه الحادّ، وبقوة تأثيره في مستمعيه والمتعاملين معه، رقيقًا في تعامله الخاص. وكان يستقبل كلّ من يستقبل وهو واقف على قدميه، ولم يكن يفعل ذلك مثلما يفعل الملوك والقيصرة في زمانه، وهو استقبال القادمين إليهم وهم جلوس.

كان السلطان عبد الحميد حلوّ الحديث. يحترّم محدّثيه، حتى لو كانوا صغارًا.

من صفات السلطان عبد الحميد الثاني المعنوية: التدين والشجاعة، واستعمال العدالة والرحمة بأعدائه، وتقدير معارضيّه، ونجاحه في إقناع الآخرين بفكره، والحلم تجاه مناوئيه، ومحاولة استرضائهم، وتطويع أعدائه لخدمة أهدافه، ورباطة الجأش، وخضوعه للرغبة العامة إذا تحقّق من اتجاهاتها، ونفوره من سفك الدماء، والحذر من الأعداء والرغبة في مناورتهم.

وهناك صفات أخرى كتبها مؤرّخوه منها: دقّته في كل ما يعرض عليه. وكان يسمح بإيقاظه من النوم في أي وقت من الأوقات طالما كان هذا في مصلحة العمل وأمور الدولة، لا تأخذه في الحقّ لومة لائم، يختار موظّفيه بنفسه، وكان بعيد النظر^(١).

٢ - رؤية أعدائه، ورؤية محبّيه له: (نماذج):

• رؤية أعدائه له:

كان للسلطان عبد الحميد مواقف حازمة تجاه تمردات الأرمن التي كانت روسيا تساعدهم فيها. وكذلك الجمعيات الأرمنية الثورية. وكان الإعلام الغربي عامّة والفرنسي خاصة يندّد بموقف السلطان عبد الحميد من الأرمن.

لذلك أطلق الأرمن على السلطان عبد الحميد لقب «السلطان الأحمر» بمعنى: السلطان الذي يسفك الدماء. وأوّل من استخدم هذا اللقب المؤرخ الفرنسي المشهور، وعضو الأكاديمية الفرنسية: الكونت «ألبرت فاندال».

ولم يتوان الأدباء الفرنسيون في وصف السلطان عبد الحميد بلقب «السلطان الأحمر»، ويأتي على قمة هؤلاء الأدباء: الأديب الفرنسي الذائع الصيت: «أناتول فرانس».

(١) المرجع السابق، ص ٤١ وأوزطونه، ص ٢٣٨ والمذكرات، ص ٣١ وكذلك مذكرات الأميرة عائشة ص ٤٠١ .

ووصف «جلادستون» رئيس وزراء بريطانيا، السلطان عبد الحميد بقوله: «إنه الشيطان، عدو النصارى، القاتل الكبير». وكان «جلادستون» معروفاً في السياسة بأنه متعصب دينياً، مفرطاً في ذلك، لدرجة إمساكه في مجلس العموم البريطاني بنسخة من القرآن الكريم وكان يلقيها على الأرض.

كما أن بعض مواطني السلطان عبد الحميد ممن اختلفوا معه في الفكر وعادوه، كونهوا رؤيتهم له من خلال عدائهم له. فتصفه جريدة «عثماني» الناطقة بلسان الاتحاد والترقي بأنه «عصبي المزاج، صفاوي». وفي النداء الذي توجهت به جمعية الاتحاد والترقي «إلى الأمة!» بعنوان «إمّا الحقّ أو الموت» وصفت السلطان عبد الحميد الثاني بأنه «كلبٌ مسعور» فقالت الجمعية في البيان المذكور: «أيها العثمانيون! اعلموا أنّ قتل الكلبِ المسعور فرض».

وفي الوقت الذي يفخر فيه قائدُ الجناح المدني من جمعية الاتحاد والترقي، وهو «أحمد رضا» بكونه كافرًا، نجد أحدَ أقطاب المعارضة وهو الداماد «محمود باشا» يصفُ السلطان عبد الحميد الثاني بقوله: «إنه رجل ينكرُ الدين، وينكر الوطن».

ويصفُ الضَّبَّاطُ الاتحاديون الشبان سلطَانَهُم عبد الحميد بقولهم:
«ديكتاتور، حامل، جان، لا يحبُّ الحرب»^(١).

ويورد السلطان عبد الحميد نفسه في مذكراته بعضَ صفاتٍ وصفه بها أعداؤه، منها: «الظالم الغدار» و«عدوُّ الأدب والأدباء».

واليهودُ وهُمُ الأعداء الطبيعيون للسلطان عبد الحميد، يرون في السلطان عبد الحميد صفاتٍ منكرة؛ يصفُ «هرتزل»، السلطان عبد الحميد بأنه: «سلطانٌ مكرٌ جدًّا، خبيثٌ جدًّا، ولا يثقُ بأحد». وقال «هرتزل»: إنه «يفقد الأملَ في تحقيق أمانى اليهود في فلسطين، وإنَّ اليهود لن يستطيعوا تحقيق أمانيتهم في «الأرض الموعودة» طالما كان السلطان عبد الحميد قائمًا في الحكم مستمرًّا فيه»^(٢).

• رؤيةٌ محيية له:

لمحبي السلطان عبد الحميد رؤيةٌ تخالف الرؤية السابقة. وأهمُّ رؤية لهم هي رؤية الشعب العثماني، فهذا الشعبُ وجدَّ في السلطان عبد الحميد «الأب الحقيقي للأمة».

(١) نجيب فاضل، ص ٢٥٩.

(٢) نجيب فاضل، المرجع السابق ص ٤٦٣ والمذكرات ص ٦٠ وص ٢٠ وأوزكونه ص ٢٤٠ ومقدمة المذكرات ص ١١.

وعبر الشاعر «يحيى كمال» عن حبّ الشعب للعدالة الحميدية-
نسبةً إلى عبد الحميد- في قصيدةٍ ذكر فيها أنّ السلطان عبد الحميد هو
«الخليفة العادل».

واشترك الشعبُ العثماني في جنازته، رغم أنها كانت في عهد أعدائه
حكومة الاتحاد والترقي. وكانت جنازة السلطان عبد الحميد «واحدةً
من أعظم الجنازات في تاريخ البلاد». وأحبّه الشعب، فقد كانت
السياسة التي أتبعها «جعلت الدولة العثمانية جنة رخص الأسعار».
وعن حبّ الأمة للسلطان عبد الحميد عبر الشاعر أحمد راسم
بقوله:

«لست أنت

وإنّما لو كان نعشك هذا حاكماً لنا

لكانَ أليقَ بنا.

فليرجع تابوتك ليجلس على العرش العثماني»

ويقول الشاعر سليمان نطيق مادحاً السلطان -بعد موته- متهمّاً
على حكم رجال الاتحاد والترقي الذين أسقطوا السلطان بدعوى
استبداده:

«مولاي السلطان، لقد اشتقنا إلى الاستبداد القديم».

وفي كتاب «٤٠ سنة في البحرية العثمانية» يقول السير هنري وودز: «عبد الحميد سلطانٌ عظيم، حياته هادئةٌ جداً، وبعيدةٌ عن المظاهر. كان يستمع لمن حوله عندما كان يحاول إيجاد حلٍّ لمسألة من المسائل. لكنّه لم يكن أسيراً لآراء الآخرين. كان عاقلاً ورزيناً حتى قبل توليه العرش. إدارته ممتازة. كان يعمل بجدٍ لربط أجزاء بلاده المبعثرة».

وقال الكاتب التركي أتصِرُ: «إنَّ السُّلطان عبد الحميد الثاني واحدٌ من أكبر الشخصيات التاريخيه المظلومة بين الناس والمفترى عليها كثيراً. هذا السُّلطان العظيم عرفوه لنا: بأنه قاتلٌ ودموي، ومستبح، وأحمق، وجاهل، وجبان!!.. إنه قدَّم للناس من خلال نظرة أعدائه له. قدَّم للناس تحت تأثير الدعايات التي كانت دائماً ضده.. إنه لإنسان سيئ الحظ».

ويقول الروائي التركي «ناهد سري أوريك» مؤلف رواية «عند سقوط عبد الحميد»: إنه لم يفهم حقيقة السُّلطان عبد الحميد إلا متأخراً، لكنه عندما فهمه قدره واحترمه. و «لم يكن عبد الحميد مجنوناً يخاف من ظله، دمويّاً ظالماً كما ادَّعوا عليه، وضلُّلونا، بل كان على العكس تماماً. كان إنساناً رحيماً، يحفظ للناس أعراضهم وأموالهم. وقناعتي تامة بشجاعته في أصعب الأوقات..»^(١).

(١) مفتي أوغلو ٤١٩ - ٤٢٠ و ٤١٧ - ٤١٨ وأوزطونه ٢٤٠ - ٢٤١.

٣ - منهجه في التفكير:

أولاً: على المستوى العام:

• دعامةُ الحاكِمِيَّة:

أحب شيء معروف إلى السلطان عبد الحميد «الأدب والتاريخ». ويرى أن الحاكِمِيَّة في التاريخ لا تقوم على القوة، وإنما على العدل. ويقول في ذلك: إن «العدل هو أساس المشروعية، والمشروعية مسندُ الحاكِمِيَّة، والقوة مؤيدة للمشروعية، والحاكِمِيَّة مضطرة للاعتماد على العدل. فإذا نهض أحدٌ للحكم بلا عدل واستخدم القوة بلا مشروعية؛ فلا بد لهذا الحكم أن ينهار».

• الحاكِمُ ورغباتُ الأُمَّة:

وفي الحكم أيضاً، ينظر السلطان عبد الحميد إلى ضرورة «الآ يقف الحاكِمُ أمام رغباتِ الأُمَّة، ولو كانت خطأ، طالما أنها تريد ذلك، فالوقوف أمام التيار لا ينتج عنه إلا الضرر». وترك الأُمَّة تجرّب أمرٌ حتمي. ويقول في تأكيدِ هذه الفكرة: «لم أكن أستطيعُ الوقوف أمام تيار ذلك العهد، وقلت: ما دامت الأُمَّة تريد تجربة مسؤوليتها في مقدراتها وحكم نفسها، فليكن ما تريدُ الأُمَّة» وذلك رغم اقتناعه بأن تجربة الديمقراطية غير مجدية للدولة في ذلك الوقت، وأن هذه الديمقراطية ستجرّ البلاد إلى مشاكل لا حصرَ لها. وقد حدث ما توقَّعه.

ومن المواقف التاريخية التي سُجِّلت لصالح السلطان عبد الحميد: أنه كان يملك القوة لوقف مواصلة جيش الاتحاد والترقي القادم من سلانيك لإسقاطه، ومع ذلك أمر السلطان عبد الحميد بالألا يخرج الجيش المتمركز في استانبول من ثكناته، عندما كان جيش أعدائه يتحرك بالقرب من استانبول، كما أصدر السلطان أمره بعدم الاشتباك مع الجيش القادم. ويقول في هذا: «ألم يكن في إمكان جيش استانبول أن ينتصر على ذلك الجند القادم من سلانيك وهم حالة يعوزها النظام؟!».

• ليس من الحكمة إراقة دماء الجنود في سبيل الحفاظ على الحكم: والسبب في ذلك فكرته لعدم الوقوف أمام التيار، ويعبر عن هذا بقوله: «لم أحب أن أريق دماء جنودي. كنت أرى أن الأمة لم تعد تثق بي».

• المواطنة وشرفها:

يرى السلطان عبد الحميد أن المواطن الشريف: هو الذي يعمل من أجل بلاده. وبالتالي، لا يخضع للأجنبي - بمعنى النصراني أو اليهودي - بأي شكلٍ من الأشكال.

ويعيب السلطان على وزيره مدحت باشا أنه - خوفاً من تقديمه للمحكمة - «اتجه مباشرة إلى القنصلية الإنكليزية. ووجد أن القنصل في عطلة، ف لجأ إلى القنصلية الفرنسية واحتمى بها». رغم أن إنكلترا

وفرنسا كانتا تتحَيَّنان الفرصة للقضاء على الدولة. إنَّ هذه الحادثة «أحنت رأسَ العثماني أمام الصديق وأمام العدو».

وبذلك تصرّف مدحت باشا- كمواطنٍ- تصرّفًا «لا يمكن الصنحُ عنه».

وكذلك كان الأمرُ مع وزير الدفاع العثماني، الذي قام سرًّا بالاتصال بالسفارة الإنكليزية، وتلقّى من إنكلترا -عدوِّ بلاده- أموالاً طائلة. إنَّ هذا التصرف كان في نظر السلطان عبد الحميد، تصرّفًا دنيئًا يمسُّ كرامة المواطنة، وبخاصة أن هذا الوزير - حسين عوني باشا- كان قائدًا عسكريًّا عثمانيًّا «ومسألة أن قائدًا عثمانيًّا يقبل نقودًا من دولة أجنبية، لم يكن عملاً يُستهان به» ولم يهزّ شيء حياة السلطان عبد الحميد هزًّا شديدًا قدرَ شخص يرتفع إلى مكان قيادة الجيش، أو إلى مقام الصدارة العظمى؛ ويقبل نقودًا من دولة أجنبية.

• عدالةُ الحكم على الأشخاص، ولو كانوا من الأعداء:

ويتميّز فكر السلطان عبد الحميد بعدالة حكمه على الأشخاص، وبخاصة هؤلاء الذين وقفوا له بالمرصاد ووقفَ لهم، عادوه وعاداهم، وأوَّلمهم «مدحت باشا»: قتلَ عمّه السلطان عبد العزيز، وناصبه هو العداة جهرةً، إلا أن السلطان لم ينكر الجانب الإيجابي في شخصية عدوّه مدحت باشا، فوصفه بقوله: «اكتسب مدحت باشا تقديرنا جميعًا

بحسن إدارته وتعميره لولاية الطونة» و «مدحت باشا كان والياً جيداً» و «أنا لا أغض من قيمة مدحت باشا، فهو كان والياً فعّالاً ومستقيماً».

وعندما أدان القضاء - وكان حرّاً - مدحت باشا بقتل السلطان عبد العزيز؛ لم ينس السلطان عبد الحميد الجانب الإيجابي في وزيره القديم، فيقول: «في الحقيقة، دائم التحوّف من مدحت باشا. ولكن وقت صدور حكم المحكمة، رأيت أنّ إنساناً معوقاً بهذا القدر، يستوجب ألاّ ينفذ فيه حكم الإعدام».

ومن العدالة في هذا الباب، يقول السلطان: «لم ألحق أدنى ضرر برجل من رجاله على الإطلاق. وكنت أمرتُ بصرف مرتّب إلى أسرته. بل وعيّنت بعض رجاله في الوظائف المختلفة التي وصلت أحياناً إلى درجة الصدارة العظمى، مثل عبد الرحمن باشا و خليل رفعت باشا عندما رأيتُ صلاحيتهم. وعيّنت من رجاله أيضاً المشير شاكر ورائف باشا في مراكز الدولة المهمّة».

رغم أن رجال مدحت باشا هؤلاء مثله في أفكاره المضادة للحكم ولشخص السلطان.

وعن حسين عوني باشا، عدوّ السلطان عبد الحميد ووزير الدفاع وقائد الجيوش، يقول السلطان: «كان لحسين عوني باشا مزاياه، كما كانت له عيونه» و «أقبلُ القولَ بأنه جيّد كجنديّ. ولكنه كرجل دولة

كان سيئاً: بَعْدَمَ تَبَصَّرَهُ وبكثرة كلامه وغروره. ولكنني أعرف أنه - حتى تاريخ إرساله إلى المنفى - كان رجلاً شريفاً. إنَّ أسباب الحاجة، الآلام التي قاساها في منفاه، أوقعته في غفلة البحث عن الشرف. وكان هذا محور سوء حظِّه». وهو يشير بذلك إلى قبوله الرشوة من إنكترا.

ويجهُرُ السُّلْطَانُ عبد الحميد بما لأعدائه من مزايا. وقد كتب عن «قسطنطين» قيصر بيزنطة الذي كان عدوًّا للفتح، والفتح جدّ من أجداد عبد الحميد، والفتح فتح القسطنطينية (وهي استانبول)، وقضى على بيزنطة، وقُتِلَ قسطنطين أثناء دفاعه عن القسطنطينية. يقول السُّلْطَانُ عبد الحميد: «قسطنطين - وفي يده السيف - حاربَ دفاعاً عن استانبول بين أبراجها، وقدم روحه محارباً تحتها».

• الحربُ لا تكون إلا بالاستعداد لها:

شكَّلت نظرةُ السُّلْطَانِ عبد الحميد إلى الحرب، ظروفَ انهيار دولته وإفلاسها. وكان لا يرى مصلحةً في دخول دولته الحرب. إلا إذا كانت مهيئةً لهذا. وردّ على الذين كانوا يدينونه بالإحجام عن الحرب، بقوله: «لا ألتفت لفريق دون اقتناعي حسابياً بانتصاره» لأنَّ الحرب في تصور السُّلْطَانِ «أكبر آفةً للأمم. حتى المنتصرون فيها فإنهم يمحون أممهم ويرهقونها». ولقد كان السُّلْطَانُ صريحاً مع نفسه، عندما: قال «أنا دائماً ضدَّ الحرب». ويرى أن البعد عن الغوغائية في تقدير دخول البلاد

الحرب، أجدى وأنفع للبلاد. يؤكد ذلك في قوله: «إنَّ الحرب التي تنتهي بالنصر ترهقُ الأمة، مثلما في الحروب التي تنتهي بالهزيمة. وأمور مثل الرفعة والمجد تظهر آثارها الجميلة على البلاد العامرة الأطراف، الآمنُ يومُها، والآمنُ غدُها. أمَّا الجائعون العراة في الأراضي الخربة ويدعون الرفعة والمجد! ويجرون خلفها؛ فلن يكون هناك أمرٌ مضحك مفعجٌ كأمرهم».

• سياسةُ الوقعة بين الدول الاستعمارية الكبرى:

من أجل تكالب الدول الأوروبية على الدولة العثمانية وتدبير قادتها المؤامرات ضدها، اتخذ السلطان عبد الحميد سياسة الوقعة بين تلك الدول الاستعمارية الكبرى، وعدم أنجرار الدولة في حرب غير مهيئة لها. وعندما أسقط السلطان عن عرشه، اندفع زعماء «الاتحاد والترقي» الذين حكموا الدولة العثمانية بعده، إلى دخول الحرب العالمية الأولى، دون أن يكون للبلاد أدنى استعداد. ولم يكن لها في دخول الحرب مصلحة، فانهمزمت الدولة وانهارت، وانتهت من التاريخ.

• ضرورةُ الشورى للحاكم:

رأى السلطان عبد الحميد أن الشورى ذات أهمية للحكم وللحاکم، لكنها ليست بالضرورة مُلزمة له. وقد دأب هو على استشارة أهل الاختصاص والعلماء، لكنّه كان يتصرف حسبما يرى أن فيه مصلحة البلاد.

مثالٌ على ذلك، أنه استشار شيخ الإسلام «أحمد أسعد» عن أنسب الأشخاص لشغل منصب والي سوريا، فاقترح هذا على السلطان تعيين كامل باشا ناظر (وزير) الأوقاف. فاستمع السلطان، لكنه لم يفعل. لأنه أحسَّ أن الصدر الأعظم، «سعيد باشا» ومعه تيارٌ من وجهاء الدولة يرى إبعاد «كامل باشا» عن مجلس الوزراء وعن العاصمة للمنافسة والنزاع بين الصدر الأعظم وبين ناظر الأوقاف.

• رفضُ الأخلاقياتِ الوافدة:

كان السلطان عبد الحميد ينتقد بعضَ شباب البعثات التعليمية الذين كانوا يسافرون لتلقي العلم في الخارج لاهتمامهم بالأخلاق الأوروبية. وفي هذا يقول «بعضُ الشباب الذين يذهبون إلى أوروبا، كان يرى - وقبل أن يرى ما حدث في المختبرات العلمية هناك أو حتى قبل أن يدير رأسه إليها - كأن السيدات تراقصن الرجال. وكان هؤلاء الشباب يعجبون بالأوروبيين وهم شربون الخمر أيضًا. وفي عودتهم إلى بلادهم كانوا يعملون على التوصية بكلِّ ذلك، مدعين أنَّ قمة الحضارة الأوروبية تتمثل في مثل هذه الأمور. كنتُ أقول: إنَّ هذا خطأ؛ فكانوا يتهمون تفكيري بأنه عنكبوتي».

ولم يكن السلطان عبد الحميد، يريد من الغرب ثقافته وتراثه؛ لأنه كان يرى أنَّ للإسلام حضارته المتكاملة بأخلاقياته الخاصة،

المتفوّقة على الحضارة الغربية، والأخلاق الغربية. وأنّ الغرب لا يُؤخذ منه إلاّ العلوم الحديثة.

• ضرورة الواقعية السياسية:

الواقعية السياسية في إصدار الحكم على أمر ما من ميزات تفكير عبد الحميد السّياسي. وعندما ادّعى عليه خصومه بأنه أظهر ضعفًا ملحوظًا عندما سيطر أميرُ البلغار «دوباتنبرج» على مدينة فيلبه في منطقة الرومالي الشرقية، دافع السّلطان عن نفسه بقوله: «أيّ قوةٍ كانت موجودة ولم أستخدمها في الدفاع عن حض الحاكمية في الروملي الشرقية» و «لو كنت اندفعت إلى دخول الحرب ضدّ البلغار في فيلبه، فلن يواصل البلغار الصرب العداء- الذي بينهما- بل سيتحدّان ضدّنا، ولن تصبح المسألة في ذلك الوقت، مسألة الروملي الشرقية- فقط، بل كانوا سيقولون معها بحلّ مسألة مقدونيا أيضًا».

الواقعية السياسية، دفعت السّلطان عبد الحميد إلى تقرير أنه لم يتصوّر أنّ الحرب هي الوسيلة لحلّ مسألتي احتلال فرنسا لتونس واحتلال إنكلترا لمصر. وأنّ أوضاع الدولة لا تسمح بمواجهة القوى الصغرى، فما بال المواجهة العسكرية مع الكبرى منها، ولذلك يقول: «لو كنت اندفعت للمقاومة في تونس، فربما تسبّبت في ضياع سوريا. ولو وقفت بعنادٍ في مصر لكنت بالتأكيد فقدت فلسطين والعراق»

و«لا يجوز أن أضع الحاكمية الحقيقية في خطر، وأندفع للمحافظة على الحاكمية اللفظية».

• مفهوم التقدم والتجديد والتطور:

مفهوم السلطان لهذه الاصطلاحات، ينبع من كونه حاكماً مسلماً تربي على الثقافة الإسلامية، وأنه خليفة للمسلمين. وبالتالي، فالتقدم عنده يعني الهدوء، ويعني الاعتدال في تطبيق العلوم التقنية والصناعات الأوروبية. وبالتالي، فإنه كان مع التقدم وليس ضده، ومع الأخذ بما وصل إليه الغرب من تقنية، بشرط أن تكون الحاجة إليها قائمة. كان يريد ما يهّم فقط من العلوم الحديثة. وحتى هذا المهّم لا يريده مرة واحدة، وإنما بالتدريج، إذ يقول في هذا: «ليس من الصواب القول: بأني ضدّ كلّ تجديد يأتي من أوروبا. لكن العجلة من الشيطان. ويقابل العجلة الهدوء والاعتدال، يجب أن نضع نُصب أعيننا ما تفضّل به الله علينا. ليس الإسلام ضدّ التقدم، لكن الأمور القيّمة يجب أن تكون طبيعية، وأن تأتي من الداخل وحسب الحاجة إليها. ولا يمكن أن يُكتب لها النجاح إذا كانت على شكل تطعيم من الخارج».

• الوقوف ضدّ التطور العلمي، خطأ:

كان السلطان عبد الحميد يؤمن بقيمة التطور العلمي في حياة الشعوب. ولم يكن ضدّ هذا التطور العلمي، بل كان يشجعه،

طالما أن إدخاله لن يؤثر سياسياً أو اجتماعياً أو أخلاقياً في البلاد. وقد أنشأ على حسابه الخاص أحدث كلية طب في العالم بعد كلية الطب في فيينا. وهناك مثال آخر على تحمسه للأخذ بهذا المعنى الخاص لديه من العلم الأوروبي:

في عام ١٨٩٢م، انتشر وباء الكوليرا في استانبول. وكان هذا المرض انتشر أولاً في إزمير قادمًا من مصر. ومن إزمير انتشر في الأناضول. واحترار الأطباء العثمانيون في تشخيصه، وأمر السلطان عبد الحميد بإرسال عينات من الماء إلى الكيميائيين لتحليلها، واختلف الكيميائيون في الأمر. وقرّر السلطان الاتصال بالعالم «باستير»، وطلب منه تشخيص الوباء المنتشر. ورحّب «باستير»، وبخاصة أن السلطان عبد الحميد قد أمده بمساعدة مالية كان يحتاجها في أبحاثه. وأرسل باستير بمجرد تلقيه الدعوة من السلطان عبد الحميد، مساعدته الأول وهو «شانتايمز» إلى استانبول. ونجح هذا في تشخيص الوباء. وأوصى بعدة أمور، أمر السلطان بتطبيقها.

أفاد السلطان عبد الحميد من العلوم الغربية بطريقته الخاصة في كافة الميادين التي رأى أنها تحتاج لخبرة أوروبا. وأقام كليّات علمية كثيرة من هذا المنطلق.

• مفهوم تحديث الدولة وتطبيقه:

يرى عبد الحميد أنّ عدم الأخذ بالجديد في العلوم، سببٌ من أهم أسباب تأخر الدولة العثمانية. وقد أفاد - هو - من هذه الفكرة، بأنّ قام بتحديث الدولة العثمانية، وكان التخلف قد أصابها طويلاً. قام بتحديثها في ميدانين:

الأول: الميدان المدني:

أقام فيه كلية للطب على أحدث طراز - كما مرّ - كما أقام كلية للعلوم، وكلية للعلوم السياسية، وأكاديمية للفنون الجميلة، ومدارس عليا للتجارة والزراعة والبيطرة والغابات والتعدين والتجارة البحرية. ولم ينسَ الاستفادة ممّا وصلت إليه أوروبا في تعليم الصمّ والبكم والعمي؛ فأقام مدرسة حديثة لهذا.

كما أرسل البعثات إلى كل من ألمانيا وفرنسا.

الثاني: تحديث الجيش:

أثبتت الأحداث العسكرية أنّ الأسطول العثماني لم يكن فعّالاً رغم كثرة عدده. فقد كان ربّانو السفن العثمانية تقريباً من الإنكليز. يعني: أنّ أسطول الدولة كان في يد أعدائها. وهكذا تسلّمه السلطان عبد الحميد عن سلفه. ولما أراد تغيير الربانة احتجّ السفير الإنكليزي في استانبول

على هذا. واعتبر السلطان عبد الحميد أن ليس لديه أسطول، وله في ذلك أسبابٌ أخرى، ذكرها في مذكراته.

ولكن في مقابل هذا أسرع بتجهيز الجيش بالأسلحة الحديثة، وما هو مناسبٌ من أسطول وفنون الحرب، واستدعى إلى استانبول الضابط الألماني الكبير «فاندر غوبتز». وتجدد الإشارة في ذلك إلى أنه كان يعمل على تحديث الجيش لكنه يدخره إلى وقتٍ مناسب يكون مستعداً فيه للعمل في ظروفٍ دولية أفضل^(١).



(١) محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، ص ٥٤، والمذكرات / ٢٠ و ٨٨ و ٣٠ و ٩٧ و ٤٠ و ٤١ و ٢٥ و ٢٨ و ٣٩ و ١٢٥ و ٣٨ و ٣٥.

ثانياً: على المستوى العقدي في جانبه الحضاري والسياسي:

• لا يمكن الجمع بين الإسلام والمسيحية في حضارة واحدة:

يرى السلطان عبد الحميد أن الإسلام والمسيحية نظرتان مختلفتان. ولا يمكن الجمع بينهما في حضارة واحدة. ولذلك فالفكر الإسلامي بالضرورة يختلف عن الفكر المسيحي، والمجتمع المسلم يختلف عن المجتمع المسيحي. لذلك فإن الفكر الأوروبي إذا أريد له الاستقرار في العالم الإسلامي، فهذا- في رأي السلطان عبد الحميد وتفكيره- خطأ. المسلم متميز، وإن تميز المجتمع المسلم هو الذي جعل الغرب يقيم الحروب باسم المسيحية والصليب لإكراه الإسلام والهلل على الخضوع. ومن هذا القبيل أيضاً أشعلت أوروبا الحروب الصليبية ضد الدولة العثمانية. والمجتمع الإسلامي منقسم إلى جماعات عرقية ولسانية. لذلك لا بد للمجتمع المسلم من رفع راية الإسلام، حتى تتحد عناصره العرقية المختلفة لكي يمكنه- على الأقل- الصمود أمام الغرب بتياراته العسكرية والفكرية. ولا ينبغي- في رأي السلطان عبد الحميد- أن تقتصر الجبهة الإسلامية على مسلمي الدولة العثمانية فقط، وإنما لا بد لها من الشمول.

• «الإسلام هو القوة الوحيدة التي تجعلنا أقوياء»:

رأى السلطان عبد الحميد أن المسلمين في جميع أنحاء العالم، هم الامتداد الطبيعي لمسلمي الدولة العثمانية. والخطر الذي يهدد الإسلام

أن أمام أخطار كثيرة، داخلية وخارجية. ولا بدّ للإسلام من أن يقوى بمسلميه. لذلك يرى السلطان: أن «الإسلام هو القوة الوحيدة التي تجعلنا أقوى. ونحن أمة حيّة قوية، ولكن شرط أن نصدق في ديننا العظيم، ومن البديهي أننا في حاجة إلى الإيمان الصادق بعظمة الله». وما دام الإسلام متميزاً، فلا بدّ- كما يعبر السلطان عبد الحميد الثاني- من وجوب الثقة في وحدة العالم الإسلامي، وفي تقوية الروابط بين المسلمين في كلّ مكان. «وسياتي اليوم الذي يتحد فيه كلّ المؤمنين، وينهضوا نهضة رجل واحد، ويقومون قومةً وفيّةً يحطّمون رقبة الكفار». ويقصدُ بالكفار العالمَ الغربيّ ذا النظرة المختلفة^(١).

• عداءُ الماسونية:

عندما اعتلى السلطان عبد الحميد العرش، كانت النخبة المثقفة المسيطرة على الإدارة والإعلام، أعضاء المحافل الماسونية، وبالذات في محفل «سر» الذي أنشأه الأرمن في استانبول عام ١٨٦١. وهذه النخبة المسيطرة هم: الصدر الأعظم مدحت باشا، وأحمد وفيق باشا رئيس أول مجلس نيابي عثماني (مجلس المبعوثان) وخير الدين باشا التونسي، وقمة الإعلاميين في حينه: نامق كمال وضيا باشا وإبراهيم شناسي.

(١) محمد حرب، المرجع السابق ص ٥٣ ونجيب فاضل ٢٧٦ والمذكرات صفحات ١٢-١٣

ومن الجدير بالذكر أنّ محفل سرّ الأرمني هذا كان تابعاً لمحفل فرنسا الماسوني الكبير.

وكلمة «سرّ» هذه تعني في اللغة الأرمنية «المحبّة»، وكان أول أستاذ أعظم لمحفل «سرّ» هو «محسن خان» سفير إيران في استانبول.

والماسونيّون، كانوا يعادون السلطان عبد الحميد، ويريدون انقلاباً في البلاد على آل عثمان وكانوا يريدون نظاماً نيابياً يرى السلطان أن وقته لم يحنّ بعد. وكانوا يريدون تأسيس نظام أوروبي حديث يحلّ محلّ آل عثمان.

ومحفل «ريزورتا المقدوني» ومحفل «فريتاس» - وكلاهما في سلانيك - قد لعبا دوراً بارزاً في الإطاحة بحكم السلطان عبد الحميد.

ورؤوس الاتحاد والترقي البارزة أعضاء في المحافل الماسونية، وكلّهم معادون للسلطان عبد الحميد: طلعت باشا ومدحت شكرى بلدا وكاظم باشا ومنياس زاده رفيق وعثمانويل قراصو وجمال باشا اسماعيل جانبولاط. وكلّهم أعضاء في محفل «فريتاس» الماسوني.



يقول السلطان عبد الحميد: إنّ الماسونية الدولية كانت له بالمرصاد، منذ أن واجهها السلطان، ونفى من البلاد رئيس وزراءه، أي الصدر الأعظم مدحت باشا.

ويرى السلطان أن «إنكلترا كانت دائبة على تسيير الفتن عن طريق الماسونية» كما يرى: أن فكر الماسونية علمانيّ الوجهة مخالف لتكوين الدولة الإسلامية والفكر الإسلامي، ويضرب لذلك مثالين «تعيين ولاية من الأقلية في ولايات الأغلبية فيها مسلمون» وهذه فكرة من ابتداء وزرائه المنضمين إلى الماسونية، وكذلك أيضاً «قبول طلبة من الأروام - النصارى - في المدرسة الحربية التي هي عماد الجيش»^(١).

• اليهود - فلسطين - القدس:

عندما مات البارون اليهودي «هيرش» أوصى بمائتين وخمسين مليون فرنك من أجل إقامة وطن لليهود. وكان اليهود مضطهدين آنذاك في كل أوروبا الشرقية وروسيا. وكان «هيرش» قد تصوّر الأرجنتين مكاناً لهذا الوطن؛ لأنها كانت تقبل المهاجرين من كل أنحاء العالم. وتكوّنت جمعية لتنفيذ وصية هيرش. ولم تر الجمعية صلاحية الأرجنتين للغرض، وبخاصة أن تدخّل «تيودور هرتزل» في المسألة اليهودية؛ فقد تمّ استبعاد الأرجنتين تماماً. وبذلك لم تعد المسألة إقامة وطن لليهود الشرقيين فقط، بل وطن يهودي لكلّ يهود العالم. وطُرحت فلسطين مقراً لذلك الوطن. وانطلاقاً من هذا الطرح؛ قام اليهود بمراجعة السلطان عبد الحميد؛ ففلسطين جزء من الدولة العثمانية التي يحكمها. وطلبوا السماح لليهود بإقامة وطن لهم في القدس. وكان «روتشيلد» خلف هذا التحرك.

(١) إلهامي صوي صال، الماسونية والماسونيون في العالم وفي تركيا ص ٢٠٩ و ٤٩ و ٤٤.

كان أساسُ الطلبِ السماحَ بإقامة مستوطنات يهودية في أي مكان تراه الحكومة العثمانية، في فلسطين. ويمكن إذ ارغبت الحكومة العثمانية - قيام منازل إسلامية في نفس هذه المستوطنات، وسيُتبع اليهود الوافدون من البلاد الأجنبية نظمَ وقوانين الدولة العثمانية. وفي مقابل ذلك، سيقدّم اليهود تسهيلاتهم في مسألة الديون العمومية العثمانية. وسيقدمون التعهّدات والضمانات المعتبرة في ذلك، يقدمونها مكتوبة^(١).

وأوضح اليهودُ هذه المسألة بتفصيلاتها للسلطان عبد الحميد. ورفضَ السلطان، وعلّل رفضه ببعض المحظورات هي: «حيث إنّ فلسطين في الأساس مقامات مباركة، فهي أرضٌ للطموحات والأغراض السياسية، وفي كلّ عام تواجه الدولة مجموعةً من مشكلات نتيجة اختلافات بمناسبة مراسم الاحتفالات الكنسيّة. فلو أُضيف إلى هاتين المسألتين، المسألة اليهودية؛ فالنتيجة معلومة. لهذا رفض السلطان الطلب. وعاد ممثّل اليهود الصهيوني النمساوي إلى بلاده».

والمقصودُ هنا «هرتزل».

ويكتب العقيد «حسام الدين أرتورك»: «كان هرتزل وكبير الحاخامات يقدّمان في لقاؤهما مع السلطان طلبهما، وأشارا إلى أنّ تفكير اليهود يتّجه إلى إقامة إسرائيل المستقلة في القدس، فلم يتمالك السلطان عبد الحميد نفسه فطردهما من حضرته»^(٢).

(١) محمد حرب، المرجع السابق.

(٢) مفتي أوغلو ص ٢٤٧ عن العقيد حسام الدين أرتورك، خفايا عهدين استانبول ١٩٥٧.

وفي مقالة نُشرت في جريدة «بويوك ضوغو» التركية في ٢ مايو عام ١٩٤٧ العدد ٦١ يقول «محرم فوزي طوغاي» تحت عنوان «فلسطين والمسألة اليهودية» الآتي: «منع السلطان عبد الحميد تحقيق هدف إنشاء دولة يهودية في فلسطين، وكلف هذا المنع السلطان عبد الحميد غالبًا وأودى بعرشه، وأدّى هذا فيما بعد إلى انهيار الدولة العثمانية كلها». رغم أنه كان يدرك- كما قال نظام الدين تبه دنلي أوغلو- في دراسته عن دور اليهود في هدم الدولة العثمانية: أن «اليهود يمتلكون قوى كثيرة تستطيع النجاح في العمل المنظم، فالمال كان عندهم والعلاقات التجارية الدولية كانت في أيديهم. كما يمتلكون الصحافة الأوروبية والمحافل الماسونية».

ومع ذلك، فقد أصرَّ السلطان عبد الحميد إرادتين سنيتين؛ الأولى في ٢٨ يونيو ١٨٩٠، والأخرى في ٧ يوليو ١٨٩٠. في الأولى: «رفض قبول اليهود في الممالك الشاهانية» والأخرى: «على مجلس الوزراء دراسة تفرّعات المسألة، واتخاذ قرار جدّي وحاسم في شأنها».

تفكير السلطان عبد الحميد في هذا، يمكن إدراجه على النحو التالي:
١- «مستحيل أن أبيع فلسطين ولو شبرًا منها. أرض فلسطين ليست أرضي. إنها أرض الأمة. فليحتفظ اليهود بملايينهم.

إنهم يستطيعون الاستيلاء على فلسطين ودونَ مقابل في حالة واحدة فقط ألا وهي انهيار الدولة العثمانية».

٢- «إنَّ الأرض التي يتشوّق اليهود لإقامة دولة إسرائيل المستقلة عليها، تدخل في حدود سنجق القدس العثماني. وفي هذا المكان مزارع سلطانية تابعة للخزانة الخاصة. طلب اليهود أولاً شراء هذه المزارع. ثم اقترحوا أن يستأجروها لمدة تسعة وتسعين عاماً!».

٣- «الصهيونيون يريدون إنشاء حكومة لهم، وانتخاب ممثلين سياسيين لهم. وإني أفهم جيداً معنى تصوراتهم الطامعة. وإنهم لسُدج إذا تصوروا أني سأقبل محاولاتهم. إن هرتزل يريد أرضاً لإخوانه في دينه. لكنّ الذكاء ليس كافياً لحلّ كل شيء».

٤- «لماذا القدس؟! إنها أرضنا في كلّ وقت وفي كلّ زمان، وستبقى كذلك فهي من مُدُننا المقدسة، وتقع في أرض إسلامية. لا بدّ أن تظلّ القدس لنا».

٥- «نكون قد وقّعنا قراراً بالموت على إخواننا في الدين»- يقصد الفلسطينيين- «إذا لم تتوقف عملية توطين اليهود في فلسطين ومهاجرتهم إليها».

٦- إذا سُمح لليهود بالتوطن في فلسطين «فإنهم سيستطيعون في وقتٍ قليل جداً أن يجمعوا في أيديهم وسائل القوة في المكان الذي يستقرون فيه»^(١).

(١) مفتي أوغلو ص ٢٤٩.

وتفكير السلطان عبد الحميد بهذا الشكل؛ جعل «هرتزل» يفقد الأمل في تحقيق أمانى اليهود في فلسطين، طالما أن السلطان عبد الحميد قائمٌ في حكم الدولة العثمانية^(١).

• في التصوف:

أخذ المتصوفة وأتباعهم في البلاد العثمانية ينظرون بالشك والريبة إلى السلاطين العثمانيين الذين أخذوا الاتجاه التجديدي الغربي، وبخاصة السلطان محمود الثاني الذي أقام جيشاً جديداً على الطراز الأوروبي، وقضى على الفرقة الإنكشارية وعلى تكايا الطريقة البكتاشية، رغم أن هذه الطريقة كانت قد وصلت إلى درجة كبيرة من الضعف بين مجموع الشعب العثماني.

ثم استطاع دعاة التجديد في الفكر وفي مؤسسات الحكومة - وهم جمعية العثمانيين الجدد - بدعاياتهم ونفوذهم ورجالهم في الأوساط الحكومية؛ السيطرة على مشاعر واتجاه طلاب المدارس والمعاهد الدينية، حتى إن مدحت باشا كان يثيرهم على القيام بمظاهرات ضد سلطان الدولة. وفي السبعينيات من القرن الميلادي الماضي (التاسع عشر م) كانت المدارس الدينية تؤيد الاتجاهات التجديدية الغربية. لكن المتصوفة كانوا عن ذلك بعيدين، بل كانوا ينظرون إليها بحذر. وكان طلاب المدارس في صراعٍ دائمٍ غير ظاهرٍ مع المتصوفة.

(١) المذكرات ص ١١ و١٢.

لذلك؛ كان المتصوفة يتفقون - دون سابق اتفاق - مع السلطان عبد الحميد الذي كان يحدّر العثمانيين الجدد حذرًا شديدًا فهم أعداؤه. وكان بالضرورة يحدّر مَن والاهم. وكانت القادرية هي أكثر الطرق شيوعًا في ذلك العهد. كما كان للرفاعية أيضًا انتشارها. واشتهرت الطريقتان الشاذلية والنقشبندية بحماستها للحكام السنيين. كما كانت الطريقة المدنية عاملاً سياسيًا هامًا في ليبيا وشمال إفريقيا.

وكان السلطان عبد الحميد الثاني يضع في حساباته أن هذه الطرق مرتكزٌ سياسي هام، من حيث الانتشار والدعاية. وكان يبدي احترامه للزهاد من هذه الطرق الصوفية^(١).

• الرّق:

يقول السلطان عبد الحميد في معرض تعرّضه للمناقشات الدائرة حول الرّق، والتي أثارها هؤلاء المتأثرون بالفكر الأوروبي: «إنّ الرّق له ضمانات من القرآن، ومن الشريعة الإسلامية. الشرع يأمرُ بمعاملة الرّق معاملة شفوقة. والشرع الإسلامي يحمي الرقيق من المعاملات السيئة كافة. ويبقى القول: بأنّ الجارية عندنا مسعودةٌ في حياتها أكثر من الخادمة في أوروبا. الجارية عندنا تصبحُ في كثيرٍ من الأحيان زوجة

(١) مذكرات علي سعيد، ذكرياتي في القصر؛ حياة السلطان عبد الحميد، استانبول ١٢٣٨ ص ٣٣ ونجيب فاضل ٣٤٠ ومذكرات الأميرة عائشة ص ٢٥.

للباشا وزوجة للوزير، وزوجة للقائد. الرقيق من النساء عندنا يصبحن زوجات لعلية القوم تمامًا مثلما يصبح الرقيق من الرجال عندنا سادة وقوادًا، ويصلون إلى قمة المجتمع»^(١).

ثالثًا: على المستوى العثماني:

• تغلغل النفوذ الأجنبي في الدولة:

بلغ ذروة تغلغل النفوذ الأجنبي في الدولة العثمانية في مطلع حكم السلطان عبد الحميد، وبخاصة امتيازات الدول الغربية في حماية نصارى الدولة، واتخاذ ذلك ذريعةً للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة. وكان السلطان سليم الثالث جدّ السلطان عبد الحميد، يتصور: «أن أيدي الأجانب تتجول متنزهة فوق كبده». كناية عن ضيقه الذي حلّ به من جرّاء نفوذ الأجانب في شؤون الدولة. لكنّ عبد الحميد رأى المسألة أكبر من ذلك ويعبر عن فكره في هذا بقوله: «أحسّ أنا أيضًا بأيدي هؤلاء الأجانب، ليست فوق كبدي، وإنما في داخله». وذلك لأنّ هذا النفوذ تعدّى السياسة الخارجية إلى الداخل، فقد أخذ هؤلاء الأجانب منذ فترة طويلة، قبل عبد الحميد وأثناء حكمه، «يشترون صدوري العظام، ووزرائي، ويستخدمونهم ضدّ بلادتي». على حدّ قول السلطان نفسه.

(١) ضيا قارال، المرجع السابق ص ٢٥٢.

وهذا النفوذ الأجنبي في مؤسسات الدولة العثمانية قد بلغ ذروته عندما تكاثفت الدول الغربية بمحافل كل منها الماسونية داخل البلاد وهي المحافل التي ضمت بنجاح بالغ في صفوفها كوادر الموظفين الكبار في الدولة، والضباط الشبان في الجيش للتكاتف والتحرك لعزل السلطان من الحكم^(١).

• تغلغل الفكر القومي في الأجهزة الرسمية:

صاحبَ ظهورَ الفكر القومي مع الثورة الفرنسية، وانتشاره في العالم؛ تأسيسُ الدول القومية، وهذه تتنافى مع تكوين الدولة العثمانية التي قامت إسلامية تجمع تحت رايتها عناصرَ قومية مختلفة.

وكانت وسيلةً تغلغل هذا الفكر الوافد بين صفوف الشباب العثماني المثقف عن طريق البعثات إلى أوروبا، وعن طريق الترجمة والصحافة وكتب الأدب. وقد أخذ هؤلاء الشباب مكانتهم فيما بعد في أماكن النفوذ في أجهزة الدولة.

وأصبح الفكر القومي بثبوتِه في أذهان المسؤولين وفكرهم، قضيةً تقضّ مضاجع السلطان، وتأخذ من فكره الكثير. وقد عبّر عنها صراحةً في صراعه مع مدحت باشا، فقال: «مدحت باشا عندما كان والياً عثمانياً في البلقان. وكان يشجع اللغة البلغارية في المدارس البلغارية، ويلتزم بهذا».

(١) المذكرات ص ٧٥.

وقد ذكر رضا نور في مذكراته أن مدحت باشا أثناء ولايته على سوريا كان يعمل على تشجيع إقامة حكم «أموي» في الشام.

ويشكو السلطان عبد الحميد من مدى انتشار الفكر القومي في الدولة، حتى إن مدحت باشا لم يرَ حرجاً في وضع الصليب على العلم العثماني ذي الهلال في الأماكن النصرانية التي تحكمها الدولة.

وثبوت الفكر القومي في الدولة - رغم أنف السلطان - دفع الثائرين ضده، وهم أصحاب هذا الفكر؛ إلى تبني قضايا القومية التي تحارب وطنهم الدولة العثمانية. مثال ذلك عندما قام الأرمن - بمساعدة الدول الأجنبية - يطلبون اقتطاع أرض من الدولة العثمانية ليقموا عليها دولة قومية أرمنية.

يعبر السلطان عبد الحميد عن ذلك بقوله: «لم أكن أدهش لقيام الأرمن بحب الاستقلال، خاصة بعد معرفة إثارة الدول الكبرى لهم بلا توقف. لكنني أدهش لأن بعض أفراد «تركيا الفتاة» الذين هربوا إلى أوروبا وأصدروا هناك صحفاً ضدي، كانوا يتعاونون مع أعضاء المنظمات والجمعيات الأرمنية، كانوا يقولون: «إنهم يريدون إنقاذ الدولة العثمانية من التمزق، ثم يتعاونون مع الذين يعملون على تفتيت الدولة، ويتعاهدون معهم».

• الفكرُ الدستوريّ وماذا يمكن أن يؤدي إليه:

كان السلطان عبد الحميد ضدّ الديمقراطية والحكم الدستوري، الذي يُعرف في المصطلح العثماني باسم «المشروطية» أي الاشتراط على الحاكم بتحديد سلطاته، على اعتبار أنّ هذا فكرٌ وافد. وبالتالي كان ضدّ المفادين بالحكم الدستوري ورائدهم مدحت باشا. فالسلطان ينتقد وزيره هذا بقوله: «لم يغير فوائد الحكم المشروطي في أوروبا، لكنه لم يدرس أسباب هذه المشروطية ولا تأثيراتها الأخرى. أقرصُ السلفات لا تصلح لكلّ مرض ولكلّ بنية. وأظنّ أنّ أصول المشروطية لا تصلح لكلّ شعب ولكلّ بنية قومية. كنت أظنّ أنها مفيدة، أمّا الآن: فإني مقتنعٌ بضررها».

كان للسلطان حججه في هذا، منها سوء تصرف المنادين بالدستور في أول استجابة للسلطان لأفكارهم. من ذلك: أنّ طلبت الحكومة من السلطان في وقت إعلان السلطان للدستور أن يوقع على بعض قرارات منها تعيين ولاية نصارى في ولايات أغلب سكانها من المسلمين، وعلى قرار بقبول طلبية من النصارى في الكلية الحربية العثمانية التي هي عماد الجيش العثماني، فرفض السلطان التوقيع. فما كان من مدحت باشا - وهو الوزير - إلا أن قال للسلطان: «إنّ مقصدنا من إعلان الدستور أن ننهي استبداد القصر، ويجب على جلالتكم أن تعرف واجباتكم».

وَمِنَ الأسباب التي يسوقها السلطان عبد الحميد في رفضه للفكر الدستوري قوله: «إن الدولة العثمانية دولة تجمع شعوبًا شتى، والمشروطة في دولة كهذه موتٌ للعنصر الأصلي في البلاد، وهل في البرلمان الإنكليزي نائبٌ هندي واحد؟ وهل في البرلمان الفرنسي نائبٌ جزائري واحد؟».

ولم يغيّر السلطان رأيه وموقفه تجاه الحكم الدستوري في دولته، حتى بعد أن عُزل عن العرش، وأخذ الناس بعده يمارسون الحكم الدستوري، فهو يتساءل تساؤلات كثيرة عن فائدة الحكم الدستوري، فيقول: «ماذا حدثَ عندما أعلنتِ المشروطة؟ هل قلتِ ديونُ الدولة؟! هل كثرتِ الطرق والموانئ والمدارس؟ هل أصبحت القوانين الآن أكثرَ تعقلاً ومنطقاً؟! وهل ساد الأمنُ الشخصي؟ هل الأهالي الآن أكثرُ رفاهية؟ هل تناقصت الوفيات وزادت المواليد؟ هل أصبح الرأي العام العالمي الآن بجانبنا أكثرَ من ذي قبل؟! الدواءُ الناجع يصبح سماً زعافاً إذا كان في يد غير الأطباء، أو في أيدي من لا يعرفون أصول استعماله، وإني لجدُّ آسفٌ؛ فالأحداثُ قد أظهرت صدقَ كلامي».

لكن السلطان عبد الحميد يؤكد: أن موقفه هذا ليس دائماً تجاه الحكم الدستوري، فالظروفُ التي كان يحكم فيها، إذا اختلفت؛ فستختلف وجهة نظره في الحكم الدستوري. وفي هذا يقول:

«ينبغي ألا يُظنَّ أن فكري واقتناعي دائماً ضدَّ الحكم الذي يعتمد على أصول المشروطة»^(١).

• الحركة التنصيرية في الدولة الإسلامية:

كانت الحركة التنصيرية العالمية تستهدف العمل في الدولة العثمانية. وكانت الحكومة العثمانية تتعقب نشاط التنصيريين، وتتخذ الإجراءات اللازمة لمنع نشاطهم. وازدادت كثافة النشاط التنصيري في الدولة في عهد التنظيمات؛ حيث منحت الدولة للنصارى حقوقاً جديدة، وبالتالي فقد قامت بعثات تنصيرية في الدولة بالعمل الدائب، وبخاصة في المناطق التي كانت الدول الغربية تخطط للاستيلاء عليها مستقبلاً. مثال ذلك: أن الجزويت الفرنسيين ترجموا الإنجيل في ألبانيا، وهي - كانت - جزءاً من الدولة العثمانية، ترجموا الإنجيل فيها إلى كل لهجات اللغة الألبانية، ووزعوها في كل مكان، حتى وصلت إلى القرى. ووزعت هذه البعثات النقود أيضاً على الأهالي. وافتتحت مدارس ومستشفيات لخدمة أغراضها. وفي ليبيا - العثمانية - ارتدى المنصرون الإيطاليون زيّ مشايخ السنوسية، واتخذوا أسماء ليبية مسلمة لينشطوا في طرابلس الغرب وبني غازي. كما أرسل الإيطاليون بعثات تنصيرية إلى منطقة سواحل الأناضول الجنوبية.

(١) المذكرات ٢٧ و٥٦ و٤٤ و٥٨ و٩٩.

وقد قبضت السُّلطات العثمانية في طرابلس الغرب على شخص يدعى الشيخ «هاشم العرجاوي»، وبعد التحقيق معه اتضح أنه مُنصرٌ إيطالي اسمه الحقيقي «سنيور بونيتو سلفادورا»، ومعه دفترٌ سجّل فيه كلّ ما مرّ به من طرق وواحات وتلال وأماكن وجود الماء، مع «كروكي» أي: رسم تخطيطي لكلّ مشاهداته. وعندما أخطر السلطان عبد الحميد بالحادث أمر فوراً بحظر كافّة أوجه نشاط البعثات التنصيرية، وبمنع النشاط التنصيري^(١).



(١) المذكرات ٢٧ و٤٥ و٤٤ و٥٨ و٩٩.

• المرأة:

ماتت أمُّ السُّلْطَانِ عَبْدِ الْحَمِيدِ وهو صغير، فربّته زوجة أبيه، وعاملته معاملة الأم شفقة ورحمة وعناية.

وعندما تولى السُّلْطَانُ العرش، أعلنت زوجة أبيه هذه «والدة سلطان» بمعنى الكلمة في المفهوم الحديث. وكانت الملكة في القصر العثماني هي أمُّ السُّلْطَانِ وليست زوجته كما في الدول الأخرى. ولما كانت والدة السُّلْطَانِ متوفاة اعتبر السُّلْطَانُ عَبْدِ الْحَمِيدِ أن زوجة أبيه هي أمّه، ولذلك أعطاها - على غير المألوف - هذا القدر الكبير من الاعتبار. فقد كان يحبّها حبّ الولد لأمّه.

ومع كلّ ذلك، ففي اليوم التالي لتنصيب السُّلْطَانِ عَبْدِ الْحَمِيدِ على عرش الدولة العثمانية، قابل زوجة أبيه وهي التي أحبّها حبًّا بالغًا، وقبل يدها، وقال لها:

«بحنانك؛ لم أشعر بفقد أمي. وأنت في نظري أمي لا تفتقرين عنها. ولقد جعلتك السلطانة الوالدة.. يعني أنّ الكلمة في هذا القصر لك. لكنني أرجوك - وأنا مُصرٌّ على هذا الرجاء - ألاّ تتدخلني بأي شكلٍ من الأشكال في أي عملٍ من أعمال الدولة، كَبْرَ أمِّ صَغُرَ».

وكان السُّلْطَانُ عَبْدِ الْحَمِيدِ يرى: أن دور المرأة محدودٌ بالبيت والتربية، لذلك كان يمنع تدخل نساء القصر في السياسة، من قريب

ومن بعيد، وكذلك لم يكن في عهده للمرأة رأيٌ في شئون الدولة مهما كانت هذه الشئون.

واهتم السلطان عبد الحميد بتعليم المرأة، وأنشأ دارًا للمعلمات لتخريج معلمات للبنات. كما كان السلطان ضدّ الاختلاط بين الرجل والمرأة - يعني في أماكن الدولة والمجتمع - كمسألة اجتماعية. كما كان ضدّ سفور المرأة.

يذكر السلطان في معرض الدفاع عن نفسه أمام اتهام جمعية «الاتحاد والترقي» له بأنه عدوّ العقل والعلم بأن: «لو كنت عدوًّا للعقل والعلم فهل كنت أفتح الجامعة؟ لو كنت هكذا عدوًّا للعلم، فهل كنت أنشئ لفتياتنا اللواتي لا يختلطن بالرجال دارًا للمعلمات؟!»^(١).



وعن موقف السلطان عبد الحميد، وطريقة تفكيره في مسألة سفور المرأة، وتسرب أخلاق الغرب إلى بعض النساء العثمانيات، نقول: إنه ظهر في صحف استانبول في ٣ أكتوبر ١٨٨٣ م بيان حكومي موجه إلى الشعب يعكس وجهة نظر السلطان - شخصيًا - في رداء المرأة.

(١) المذكرات ص ٧٦ ومفتي أوغلو ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

يقول هذا البيان: «إنَّ بعض النساء العثمانيّات اللاتي يخرجن إلى الشوارع في الأوقات الأخيرة، يرتدين ملابس مخالفة للشرع. وإنَّ السُّلطان قد أبلغ الحكومة بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على هذه الظاهرة. كما أبلغ السُّلطان الحكومة أيضًا بضرورة عودة النساء إلى ارتداء الحجاب الشرعي الكامل بالنقاب إذا خرجن إلى الشوارع». وبناءً على هذا؛ فقد اجتمع مجلسُ الوزراء، واتخذ القرارات التالية:

- «تُعطى مهلةٌ شهرٍ واحدٍ يُمنع بعده سيرُ النساء في الشوارع إلّا إذا ارتدين الحجاب الإسلامي القديم. وينبغي أن يكون هذا الحجاب خاليًا من كلِّ زينة ومن كلِّ تطريز.

- يُلغى ارتداء النساء النقاب المصنوع من القماش الخفيف أو الشفاف. وبالتالي ضرورة العودة إلى النقاب الشرعي الذي لا يبيِّن خطوط الوجه.

- على الشرطة- بعد مضي شهرٍ على نشر هذا البيان- ضمان تطبيق ما جاء فيه من قراراتٍ في شكل حاسم. وعلى قوات الضبطية التعاون مع الشرطة في هذا...

- صدّق السُّلطان على هذا البيان بقراراته الحكومية.

- يُنشر هذا البيان في الصحف، ويعلّق في الشوارع».

وفي اليوم التالي لنشر هذا البيان، أي في ٤ أكتوبر، قالت جريدة «وَقْت» الصادرة في استانبول: «إن المجتمع العثماني عموماً يصوّب هذا القرار، ويراه نافعا»^(١).

وكان السلطان عبد الحميد يرى «أن المرأة لا تتساوى مع الرجل من حيث القوامة» ويقول: «ما دام القرآن يقول بهذا، فالمسألة منتهية، ولا داعي للتحدّث عن مساواة المرأة بالرجل» ويرى: «إن فكرة هذه المساواة إنما جاءت من الغرب».

كما يدافع السلطان عبد الحميد عن تعدّد الزوجات في وقت كان الإعلام العثماني يثير هذه القضية معترضاً عليها. ويقول السلطان: «لماذا يعترض بعض المثقفين على هذا الأمر - أي تعدّد الزوجات في الدولة العثمانية - ولماذا لا يعترضون على وجوده في أماكن أخرى غير الدولة العثمانية، في بعض أماكن في أوروبا وأمريكا؟». ويؤكد السلطان: «إن مبدأ تعدّد الزوجات مباح في الإسلام. فماذا يعني الاعتراض عليه؟!»^(٢).

(١) موسوعة أتاتورك ج ١ ص ٥٩ - ٦٠.

(٢) قارال، المرجع السابق ص ٢٥٢.